الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/47/SC.2/L.1/Add.1
16 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، ٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد جوهانا كارانكو (فنلندا)

المتكلمون:

فرنسا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)	الصين
السودان	سويسرا
مدغشقر	اليابان
موريتانيا	المغرب
غابون	النرويج
بنغلاديش	منظمة الوحدة الأفريقية

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠**، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8102 - Fax No. 907 0056 - Tel. No. 907 5654/1066

١- رحب ممثل **فرنسا**، متحدثا بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، بإعداد تقرير سنوي عن أنشطة الأونكتاد فيما يتعلق بأفريقيا، ولكنه لاحظ أن التقرير يشير بشكل أكثر تحديدا إلى نتائج الأنشطة. وقال إن المسائل القطاعية الرئيسية تغطيها برامج لها أهمية كبرى بالنسبة للبلدان الأفريقية. ففي مجال التجارة الدولية يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك لصالح نخبة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية. وأضاف أن هذا البرنامج مثال وجيه لما يمكن أن يحققه التعاون فيما بين الوكالات، ولو أنه يوجد عدد من المشاكل في التنفيذ، وأن الاتحاد الأوروبي يتطلع لنتائج التقييم الجاري للبرنامج. والأنشطة تغطي مجموعة واسعة من المجالات وهي قريبة كل القرب من استنفاد مجالات اختصاص الأونكتاد. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نوع من تشتت الأنشطة، ولكن طلبات المستفيدين من شأنها أن تبين أفضل الأنشطة من هذا القبيل وأكثرها منفعة.

٢- ومضى قائلا إن تجربة الأعوام العشرين الماضية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وفي شمال أفريقيا، فيما يتصل بالتمويل الخارجي من المصادر الرسمية، وذلك بشكل أساسي في شكل معونة، والهبوط الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، تختلف عن التجربة في مناطق أخرى. والمستوى المنخفض للتدفقات الخاصة إلى الداخل، الذي جاء نتيجة قرارات وكلاء منفردين، أمر يؤسف له بشكل خاص في ضوء دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية. واحتياجات أفريقيا في مجال التمويل كبيرة ولا يمكن مع الأسف تغطيتها بالمدخرات المحلية. والحل الذي تقدم به تقرير أمانة الأونكتاد المعنون "*تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا*" يبدو شجاعا وظاهري التناقض نوعا ما، ذلك أنه يستند إلى فكرة أن مضاعفة تدفقات المعونة من شأنها في نهاية المطاف أن تسمح للمستفيدين بالحفاظ على معدل نمو سنوي قدره ما بين ٦ و٧ في المائة دون الحاجة إلى مزيد المعونة. وإلى جانب مشكلة تمويل مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا في سياق تخفيض إنفاق الميزانية من جانب البلدان المانحة، يبدو السيناريو محفوفا بالمخاطر لعدة أسباب. فهو يقوم على نموذج اقتصادي قياسي لم يرد شرحه في الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن فائدة مثل هذا النموذج تكمن في التصوير الكمي لتجربة الحياة الحقيقة، لكن الواقع أن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء لم تتمكن من تحقيق نمو أسرع على الرغم من تدفقات المعونة الضخمة إليها على مدى الأربعين سنة الماضية. ولقد كان من الصعب بشكل خاص استخدام الموارد المالية الإضافية استخداما فعالا، كما تدل على ذلك الصعوبات التي واجهتها البلدان المصدرة للوقود أثناء فترات النمو القوي في إيرادات النفط. وفضلا عن ذلك فإنه من الأهمية بمكان مراعاة كون النمو الاقتصادي يتوقف على عوامل خارجية عديدة. فعلى سبيل المثال يتوقف النمو في البلدان المنتجة للسلع الأساسية إلى حد كبير على الأوضاع في الأسواق العالمية وعلى أسعار السلع الأساسية التي تخضع للتقلب وللهبوط على المدى الطويل؛ فيما تضيف الظروف المناخية الصعبة عنصر عدم يقين آخر. وأخيرا، ونظرا للتنوع فيما بين البلدان الأفريقية فإنه من الصعب اعتماد نهج موحد للقارة بأكملها، كما فعل ذلك التقرير.

٣- وما من شك في أنه لا بد من التطرق لمشكلة الديون، قصد تعجيل التنمية. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار، وهذا أمر يتطلب مستوى أعلى من المدخرات المحلية ومن الاستثمار الأجنبي المباشر، متى اتضح أن المدخرات المحلية غير كافية. وهذا لازم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن كونه ضروريا أيضا لمنع هروب رؤوس الأموال. ويجب أن يتحقق ذلك من خلال حوافز، وليس قيود، عن طريق توفير فرص مغرية للاستثمار المحلي في بيئة تحكمها الإدارة السليمة ويحكمها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ووجود مستوى كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورة مطلقة للبلدان الأفريقية، والاتحاد الأوروبي مستعد للاضطلاع بمسؤولياته بهذا الخصوص. غير أن الاقتراح الذي تقدمت به أمانة الأونكتاد ليس أفضل حل لأفريقيا.

٤- وقال ممثل **السودان** إن أفريقيا مهمشة بشكل متزايد بسبب تسارع خطى عملية العولمة، وبشكل خاص في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا. وأضاف أنه إذا ما أريد للمنطقة أن تندمج في الاقتصاد العالمي لا بد للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الصناعية، من الإقدام على مبادرات شجاعة وجادة لمعالجة مشاكل تدفقات الموارد المتدنية، والاستثمار غير الكافي، والدين الخارجي، والوصول إلى الأسواق. ومن المؤسف أن أفريقيا دخلت القرن الحادي والعشرين وهي تعد ٣٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وقد ظلت فضيحة الفقر مستحكمة في معظم أنحاء القارة، وما زالت أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا متفشية. وما زالت معدلات التبادل التجاري، و بشكل خاص في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، متردية. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد قليل جدا من البلدان التي لها مستويات عالية نسبيا من النمو الاقتصادي. ولا تزال أفريقيا تحتاج إلى دعم مالي خارجي للتغلب على الفقر. ومن شأن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا أن تؤدي إلى ارتفاع في المدخرات المحلية، بما يجلب الاستثمارات التي من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر إلى النمو الاقتصادي المستدام. وبناء على ذلك، وقصد التقليل من الاعتماد على المعونة في المدى البعيد، لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في المدى القصير. ومن الضروري أيضا تعجيل الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف في البلدان الأفريقية التي لا تزال تتفاوض في الانضمام إلى منظمة التجارية العالمية.

٥- وقال ممثل **مدغشقر** إن النمو في معظم البلدان الأفريقية لا يزال منخفضا بعد مرور ٣٠ سنة على الاستقلال وعلى الرغم من الجهود المبذولة من حكومات هذه البلدان. وأضاف أنه للحد من الفقر لا بد من جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. وبالنسبة لمدغشقر وغيرها من البلدان، تظل الزراعة مصدرا هاما من مصادر الدخل ومصدرا محتملا للنمو، ولكنه من الصعب تطوير هذا القطاع بدون ما يكفي من الاستثمارات. والموارد ذات الشأن تستنزفها مشكلة الديون وعملية إعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرتها الكوارث الطبيعية. وهذه الأخيرة، فضلا عن تردي معدلات التبادل التجاري وتقلبات أسعار السلع الأساسية وقلة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، تفسر انخفاض مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبدو أن المجتمع الدولي واع الآن بهذا الوضع الخطير، ولكنه لم يستجب حتى الآن على النحو الملائم للتحديات الجديدة. وتقسيم سكان العالم

إلى أغنياء وفقراء لا بد من تفاديه إذا ما أريد حفظ السلام العالمي. وعلى البلدان الغنية أن تساعد البلدان الفقيرة على حل مشاكلها في مجال المديونية الخارجية وأن تعكس اتجاه الهبوط في تدفقات رؤوس الأموال الرسمية. ويلزم أيضا بذل جهود إضافية قصد مساعدة أفريقيا على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإعطاء المنتجات الأفريقية إمكانية الوصول بحرية إلى أسواق التصدير. ولا بد أن ترافق مثل هذا الإجراء على الصعيد الوطني سياسات في مجال الإدارة السليمة والتنمية الصحيحة. وقد أثبتت التحاليل الاقتصادية أن أفريقيا بإمكانها أن تحقق أداء ممتازا متى توافرت الموارد الكافية.

٦- وقال ممثل **موريتانيا** إن نتائج العقد السابق في مجال الحد من الفقر لم تكن مرضية، وبشكل خاص بالنسبة لأفريقيا. وتحرير التجارة وحده لا يمكن أن يكون الحل لمشاكل أفريقيا. فالتقدم الاقتصادي في المنطقة يتوقف على عدد من العوامل الأخرى أيضا. ومعظم البلدان لا تصدر إلا سلعة أساسية واحدة، ويعد تنويع قاعدة الإنتاج حاسما للتقليل من سرعة التأثر بالتقلبات في أسعار السلع الأساسية. ونظرا لانخفاض مستوى المدخرات المحلية، يمكن أن تسهم زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تعجيل التنمية. ولو أن بحوث الأونكتاد قد أثبتت أن الاستثمار في أفريقيا له معدل عائدات مرتفع، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال غير كاف، فيما هبطت أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى منخفض جدا. وبالإضافة إلى ذلك تستوعب خدمة الديون الخارجية حصة كبيرة من عائدات التصدير. وبالتالي فإن إحراز تقدم في إطار مبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هام جدا. وقد سجلت بعض البلدان الأفريقية بالفعل نموا أسرع، لكن معدلات النمو بالنسبة للمنطقة ككل لا بد أن تتضاعف إذا ما أريد تخفيض الفقر بالنصف مع حلول عام ٢٠١٥. وهذا أمر مستحيل بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية بدون مساعدة خارجية إضافية. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد لأغراض التنمية تقع على عاتق البلدان الأفريقية أنفسها إلا أنه لا يمكنها أن تفعل ذلك بدون تضامن المجتمع الدولي. ولا بد لهذا التضامن أن يشمل الحد من الديون، وزيادة المعونة الرسمية، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، والتحكم في تقلبات أسعار السلع الأساسية، وتنويع قدرات الإنتاج، وإزالة الحواجز القائمة أمام الصادرات الأفريقية، وتعزيز القدرات المؤسسية الأفريقية وزيادة تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

٧- وقال ممثل **غابون** إن التنمية في معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء يقيدها عبء المديونية الخارجية، وتقيدها برامج التكيف الهيكلي، وكذلك هبوط المعونة الخارجية والأمراض. وعلى الرغم من وجود مناخ مؤات للاستثمار بشكل متزايد إلا أن البلدان الأفريقية لم تتلق بعد تدفقات كافية من رؤوس الأموال الخاصة لسد ثغرة الموارد. والاستثمار الأجنبي المباشر موجه بالأساس إلى القطاع الأولي، وبشكل خاص التعدين واستغلال المعادن. والبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل في وضع صعب لأن المجتمع الدولي أهمل احتياجاتها الإنمائية. وعلاوة على ذلك شهد العديد من البلدان المصدرة للنفط، التي كانت قد أفادت مؤخرا من ارتفاع أسعار النفط، ركودا اقتصاديا خطيرا قبل بضعة أعوام فقط، وقد سجل البعض من تلك البلدان في أفريقيا معدلات نمو سلبية في عامي

١٩٩٥ و١٩٩٧. وبشكل أعم، يجب ألا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الوحيد للتنمية، ذلك أن مؤشر التنمية البشرية يعد مقياسا هاما هو الآخر.

٨- وقال ممثل **بنغلاديش** إن الوصفات القصيرة الأجل غير كافية لحل مشاكل التنمية الاقتصادية. وفي المقابل يجدر توخي برامج مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. ولا بد للمجتمع الدولي أن يعالج أسباب الفقر في أفريقيا وغيرها من المناطق النامية في إطار مؤسسي عالمي لأن النهجين القطاعي والجزئي لا يكفيان للحد من الفقر على نطاق واسع. وأضاف أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عنصر هام في أي استراتيجية إنمائية، ولكنه من الأساسي أن تحصل البلدان النامية على النوع المناسب من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. فالتهافت الأعمى على الاستثمار الأجنبي كثيرا ما أعطى نتائج مخيبة للآمال. ولا بد من زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي ظل متدنيا في الأعوام الأخيرة، قصد معالجة أوجه الضعف المستشرية في أفريقيا وفي غيرها من المناطق. وعلى البلدان المتقدمة أن تراجع استراتجياتها الحالية وترفع مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى المستويات التي سبق الاتفاق عليها في محافل الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك، أن الأوان قد آن لقيام الدائنين باتخاذ خطوة شجاعة وإلغاء جميع ديون أقل البلدان نموا كلها. فقد كان إلغاء الديون الثنائية سهلا نسبيا وكانت فرنسا مثالا صالحا لغيرها عندما أعفت بلدان أمريكا الوسطى التي تأثرت بالإعصار ميتش في عام ١٩٩٩ من جميع ديونها. فمشكلة الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف هي مشكلة أصعب على الحل لأنها تتطلب توافقا دوليا في الآراء. ولكن هذا التوافق في الآراء يبدو قائما الآن ويمكن بالتالي العمل على أساسه. فمبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي مبادرة تشوبها عدة عيوب. فالنهج المتبع فيها هو نهج بيروقراطي إلى حد مفرط، ويجد العديد من أقل البلدان نموا صعوبة في الوفاء بشروطها المتعلقة بالتخفيف من عبء الديون. فهي تضع شروطا واضحة وإيجابية لهذا التخفيف مثل الالتزام بالإصلاح الاقتصادي، والشفافية والديمقراطية، وزيادة الاستثمار الاجتماعي. وأما منظمة التجارة العالمية التي تنظم التجارة العالمية بجميع أشكالها فهي مثال على إطار مؤسسي دولي ينبغي له أيضا أن يستهدف تحسين تنظيم القطاع المالي.

٩- قال ممثل **الصين** إن عملية العولمة زادت من تهميش أفريقيا. ورأى أن نقص الموارد المالية هو إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنمية المنطقة. ويحد النمو البطيء بدوره من قدرة البلدان على تعبئة وفورات محلية كافية واجتذاب استثمار أجنبي مباشر. وبالتالي فإن المساعدة الدولية الرسمية ضرورية للتعجيل في وتيرة النمو والتنمية في العديد من البلدان الأفريقية. ومن المأمول فيه أن تزيد البلدان المانحة المتقدمة زيادة فعالة المعونة التي تقدمها إلى أفريقيا وفقا للأهداف المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. أما عبء الدين الخارجي الثقيل فيشكل سببا رئيسيا آخر لنقص رأس المال في أفريقيا. فهذا لا يقتصر على عرقلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا بل يسبب أيضا مشاكل اجتماعية شديدة. وينبغي للدول الدائنة المتقدمة الرئيسية وللمؤسسات المالية الدولية أن تفي على وجه السرعة بالتزامها بتخفيف عبء الديون. ومن الضروري بذل مزيد

من الجهود بهدف التعجيل في التخفيف من عبء الديون التي تثقل البلدان الفقيرة وإيجاد وسيلة أكثر فعالية لذلك. ولا تكتفي الصين بسجل طويل من التعاون التقني مع أفريقيا ولكنها أعلنت أيضا في اجتماع وزاري عقد مؤخرا بشأن التعاون الصيني - الأفريقي أنها سوف تخفف الديون المستحقة لها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن أقل البلدان نموا في أفريقيا وذلك بمبلغ ١٠ بلايين رينمينبي. وكمساهمة في بلوغ الأهداف المحددة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، سوف تزيد الصين أيضا ما تقدمه من هبات وقروض معفية من الفائدة إلى أفريقيا وسوف تنشئ صناديق خاصة لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار هناك وتعزيز تنمية الموارد البشرية.

١٠- وقال ممثل **سويسرا** إن تقرير أمانة الأونكتاد المعنون "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" يتعارض في دعوته إلى إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية مع الاتجاه الحالي نحو تشديد القيود على الإنفاق العام في البلدان المتقدمة. كما يتعارض أيضا واستراتيجيات التنمية في أفريقيا التي ينادي بها البنك الدولي. وإضافة إلى ذلك، يتجاهل هذا التقرير التجربة السابقة في مجال المعونة الرسمية لأفريقيا التي لم تؤد إلى النتائج التي يأملون المانحون في تحقيقها. وأما استبدال التدفقات الرسمية بتدفقات خاصة فلا يلي ذلك تلقائيا، وهذا مخالف لما يوحي به التقرير فيما يبدو. فهذا الاستبدال يتطلب وجود إطار سليم للمؤسسات والسياسة العامة في البلدان النامية، وإيجاد مناخ اقتصادي مؤات بدرجة أكبر للاستثمار المحلي والخارجي. ولكن هذه الشروط لم تتوفر حتى الآن في جميع البلدان المعنية. ومشكلة الدين الخارجي تشكل خطرا على التنمية الاقتصادية المتوسطة الأجل في معظم البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وقد أيدت سويسرا تأييدا قويا مبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأما الجهود الدولية التي ترمي إلى تخفيف عبء الديون الذي يهدد هذه البلدان فينبغي تعزيزها تعزيزا أكبر، كما ينبغي التعجيل في عملية التخفيف من عبء الديون. ومن شأن تحرير التجارة أن يساعد الاقتصادات الأفريقية على زيادة إنتاجيتها وتعزيز قدرتها التنافسية. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يقوم بدور هام في هذا الصدد.

١١- وقال ممثل **اليابان** إنه على الرغم من قيام العديد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى بالأخذ ببرامج التكيف الهيكلي في الثمانينات إلا أن معظم هذه البلدان تخلف في عملية العولمة الاقتصادية. فمنذ أوائل التسعينات، قوضت الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والإرهاب والتشرد الجماعي للاجئين السلم والاستقرار في أفريقيا. ونتيجة لذلك، لا يزال الفقر منتشرا، ويقل دخل الفرد الواحد في أوساط ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا عن دولار واحد في اليوم. ويعتبر تخفيف حدة الفقر في أفريقيا وإدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي. وينبغي للجهود التي ترمي إلى مواجهة هذه التحديات أن تقوم على مبدأين اثنين هما: مبدأ أن تكون الملكية للبلدان الأفريقية بهدف تعزيز قدرتها على النمو وبغية المبادرة إلى التنمية بنفسها؛ ومبدأ إقامة الشراكات مع المجتمع الدولي لدعم جهود البلدان الأفريقية. ويتركز دعم اليابان على

تعزيز التنسيق بين المانحين، وتعزيز التعاون الإقليمي داخل أفريقيا، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما بين آسيا وأفريقيا. وتقدم اليابان المساعدة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية إلى أفريقيا ٩٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨، وكانت مساهمات اليابان في مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي من أعلى المساهمات. غير أنه ينبغي للبلدان الأفريقية نفسها أن تبذل جهودا لزيادة الوفورات المحلية واجتذاب التمويل الخارجي الخاص، من جهات من بينها البلدان النامية الأكثر تقدما منها. غير أن ذلك يتطلب وجود نظام مالي قوي. فمنذ عام ١٩٩٨ قامت اليابان بتنفيذ برامج ومشاريع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي اعتمدت في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية. وكجزء من أنشطة المتابعة الجديدة، يتوخى عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠١ بهدف استعراض النهج التي يتعين اتباعها إزاء التنمية الأفريقية قبل التنظيم المحتمل لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية.

١٢- وقال ممثل **المغرب** إن الحالة الاقتصادية في أفريقيا مثيرة للقلق الشديد لأن معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية متدنية تدنيا بالغا بحيث لا تفي بحاجات شعوبها. ويتعين التصدي للفجوة في مجال الموارد بتدابير ملموسة، ولكن المشاكل ليست ذات طابع مالي فحسب. فالحالة تقتضي اتباع نهج عالمي. فتمكين الاقتصادات الأفريقية من حل مشاكلها المعقدة في مجال التنمية يقتضي أيضا تعزيز قدراتها الإنتاجية، ووجود فرص أكثر تحررا لدخول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة، ووجود فرص أفضل للحصول على تكنولوجيات المعلومات، المساعدة التقنية لها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقات التجارية.

١٣- وقال ممثل **النرويج** إن على الحكومات الأفريقية أن تواصل تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين رفاه بلدانها. فينبغي أن تتقدم جهودها لمكافحة الفساد وتقديم الحوافز للاستثمار. ويعتبر الاستقرار السياسي وانعدام النزاع من العناصر الهامة أيضا في اجتذاب المستثمرين الأجانب وتعزيز التنمية المستدامة. وتوجد حاجة ملحة إلى جسر فجوة الموارد في العديد من الاقتصادات النامية، ولكن تقرير الأونكتاد المعنون "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" يقلل من قدر الدور المحتمل لمصادر التمويل خلاف المعونة الخارجية. وإذ توجد حاجة مؤكدة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية يلزم التركيز في الوقت ذاته تركيزا أكبر على دور القطاع الخاص. ويمكن استكشاف العديد من السبل لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر محركا للنمو. وبغية التعجيل في تنمية القطاع الخاص وزيادة الوفورات المحلية يتعين إقامة إطار مناسب للسياسة العامة الوطنية. وينبغي للتمويل الخارجي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون مكملا للجهود المبذولة على الصعيد الوطني ولكنه لا يشكل حلا سحريا. غير أن المستوى الحالي لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية متدن إلى درجة غير مقبولة، ومن الضروري أن تنفذ جميع البلدان المتقدمة التزاماتها. وأما المبادرات التي ترمي إلى تخفيف عبء الديون التي لا تحتمل، بواسطة آليات مثل الآلية المعززة لمبادرة تخفيف عبء الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فمن شأنها أن تساهم أيضا في تضييق الفجوة في مجال الموارد في العديد من البلدان الأفريقية. ومن الضروري المحافظة على المرونة في تحرير التجارة والمالية، وذلك بتطوير مؤسسات إشراف

قـــادرة وداعمة. وفي حال عدم وجود هذه المؤسسات، قد تكون للصدمات التجارية آثار غير مرغوب فيها ولا يمكن في هذه الحالة استبعاد تكرر الأزمات المالية.

١٤- وقال ممثل **منظمة الوحدة الأفريقية** إن استنتاجات دراسة الأونكتاد المعنونة "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" تتمشى واستنتاجات "التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ١٩٩٩" الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمـــم المتحدة. فقد استنتج هذا التقرير أن قدرة البلدان الأفريقية على بلوغ هدف تخفيف حدة الفقر إلى نصف مســـتواه الحالي بحلول عام ٢٠١٥، وهو الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبـــنهاغن، يتطـــلب تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب ٧ في المائة ومعدل استثمار يقارب ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا إلى متوسط معدل الوفورات المحلية الحالي البالغ ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تظل هناك فجوة في مجال الموارد بنسبة ٩ في المائة. ولذلك مطلوب مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وتوجد دراسة قيـــد الإعداد في منظمة الوحدة الأفريقية تبين أن معظم البلدان الأفريقية قد حققت في التسعينات أهدافا أساسية إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي بفضل الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وأوائل التسعينات. غير أنه لم يحرز إلا تقدم ضئيل في مجال التنويع والنمو لأن التدفقات المالية المطلوبة لدعم تحسين بيئة السياسة العامة لم تتيسر. وفي ذلـــك مفارقـــة لأن ســـياق السياسة العامة الجديدة كان سياقا مثاليا لتحقيق أقصى فعالية في المساعدة الرسمية. فالظـــروف الآن سليمة في معظم البلدان لتمكين المساعدة الرسمية إحراز إنجاز كبير في نقاط الاختناق المعروفة في الجوانب الهيكلية وفي جانب العرض في المنطقة. وينبغي زيادة مستوى التدفقات الرسمية إذا أريد للبلدان الأفريقية أن تستفيد من تحسن شروط دخول السوق التي تقتضيها الآن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعدد من البلدان النامية. فبدون دفع أولي كبير من مصادر التمويل الرسمية لا يمكن توقع إحراز تقدم مجد في تخفيف حدة الفقر. كما يعتبر بناء القدرة لتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية والإنتاج عناصر أساسية في الجهود الرامية إلى التنويع في أفريقيا.

- - - - -